الدرس السادس: الترسيخ الديمقراطي

إن الحفاظ على الديمقراطية وترسيخها غالبًا ما يكون مهمة صعبة مثل الإنتقال إليها، ففي أعقاب كل عملية تحول ديمقراطي ناجحة لنظام سياسي ما تبرز مخاوف تتعلق بكيفية تعزيز واستقرار هذا النظام الجديد. ومع تباطؤ انتشار الديمقراطية في العالم، بدأ علماء السياسة - والأطراف السياسية الفاعلة في الديمقراطيات الجديدة - يركزون بشكل متزايد على ما أصبح يسمى "ترسيخ الديمقراطية".

1- مفهوم الترسيخ الديمقراطي:

في الأصل، كان المقصود من مصطلح "الترسيخ الديمقراطي" هو وصف ذلك التحدي المتمثل في جعل النظم الديمقراطية الجديدة آمنة ومستقرة، وإطالة متوسط العمر المتوقع إلى ما بعد المدى القصير، وجعلها محصنة ضد تهديد العودة إلى الممارسات الاستبدادية السابقة في النظام غير الديمقراطي، وضد الموجات العكسية المناهضة أو المعادية للديمقراطية في نهاية المطاف.

إذن، يشير مفهوم الترسيخ الديمقراطي أو الرسوخ الديمقراطي Democratic Consolidation إلى عملية تطوير وتعزيز النظام الديمقراطي القائم فعلا في الدولة حتى يتحول إلى نظام مؤسسي مستقر، له القدرة على الاستمرارية، ويجسد بشكل حقيقي وفعال قيم الديمقراطية وعناصرها وآلياتها. أي بالإضافة إلى تحقيق الإجراءات الديمقراطية (البنى والمؤسسات والعمليات الديمقراطية) يجب أن يحقق كذلك القيم الديمقراطية (أي أن تؤدي هذه البنى والمؤسسات الوظائف الديمقراطية المنوطة بها وتجسد قيم الحرية والحقوق). وبلغة أخرى، فإن الترسيخ يتضمن معاني تعميق الديمقراطية واستكمالها ومأسستها على النحو الذي يجعل من الصعب انهيار النظام الديمقراطي أو الانقلاب عليه. وقد استخدم "أودونيل" مفهوم الانتقال الثاني (Second Transition) للتعبير عن عملية ترسيخ الديمقراطية، وهو حسب رأيه يشير إلى "الانتقال من حكومة منتخبة ديمقراطيا تنتهي عندها فترة الانتقال إلى نظام ديمقراطي مؤسسي راسخ"[1].

---

[1] حسنين توفيق إبراهيم، الإنتقال الديمقراطي: إطار نظري، مركز الجزيرة للدراسات، على الرابط:
https://studies.aljazeera.net/ar/files/arabworlddemocracy/2013/01/201312495334831438.html

2- مظاهر الترسيخ الديمقراطي:

تتمثل المظاهر التي يمكن من خلالها الحديث عن نجاح عملية الترسيخ الديمقراطي فيما يلي[2]: الشرعية الشعبية، ونشر القيم الديمقراطية، وتحييد الجهات المعادية للنظام، والتفوق المدني على الجيش، والقضاء على الجيوب الاستبدادية، وبناء الأحزاب، وتنظيم المصالح الوظيفية، تثبيت القواعد الانتخابية، وإضفاء الطابع الروتيني على السياسة، واللامركزية في سلطة الدولة، وإدخال آليات الديمقراطية المباشرة، والإصلاح القضائي، والتخفيف من حدة الفقر، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

من جهته يشير حسنين إبراهيم إلى أن بعض عوامل ومؤشرات رسوخ الديمقراطية تتمثل في العناصر المؤسسية والتنظيمية ذات الصلة باستقرار أسس وقواعد اللعبة الديمقراطية بما في ذلك تكرار الانتخابات والقبول بنتائجها، ورسوخ المؤسسات السياسية الديمقراطية مع استمرار قدرتها على التكيف مع مستجدات البيئة المحيطة بها. بالإضافة إلى التزام الفاعلين السياسيين الرئيسيين بأسس وقواعد الممارسة الديمقراطية حتى في فترات الأزمات الاقتصادية والسياسية، وهو ما يعني أن أيا من هؤلاء الفاعلين لا يفكر في الانقلاب على الديمقراطية أو العمل خارج أطرها وقواعدها. وهناك مؤشرات وعوامل أخرى تتعلق بالقيم والاتجاهات السياسية للمواطنين، بحيث تكون الغالبية العظمى منهم على قناعة بأن الإجراءات الديمقراطية هي الطريق الوحيد للتغيير السياسي والوصول إلى السلطة، وبذلك تتجذر شرعية النظام الديمقراطي في الوعي الجمعي للمواطنين، ناهيك عن وجود درجة مقبولة من التطور الاقتصادي والاجتماعي على النحو الذي يخلق بيئة ملائمة لاستمرار النظام الديمقراطي وترسخه، وبالطبع فإن فاعلية النظام الديمقراطي تلعب دورا في خلق هذه البيئة. كما أن رسوخ المؤسسات والممارسات ذات الصلة بتحقيق حكم القانون، والشفافية، والمساءلة، واحترام الحقوق السياسية والحريات المدنية للمواطنين هو دليل آخر على رسوخ الديمقراطي[3].

---

[2] Andreas Schedler, What is Democratic Consolidation?, Journal of Democracy 9.2 (1998), p91.

[3] حسنين توفيق إبراهيم، مرجع سابق.

3- نظريات الترسيخ الديمقراطي:

تصبح الديمقراطية راسخة، أي مستمرة ومحصنة ضد الرجوع عنها، عندما يقبل الفاعلون السياسيون شرعية الديمقراطية، ولا يسعى أي فاعل إلى التصرف خارج المؤسسات الديمقراطية لأسباب معيارية (قيمية أو إيديولوجية) أو مصالح ذاتية. وبعبارة أخرى، تتعزز الديمقراطية عندما تكون هي "اللعبة الوحيدة في المدينة". كما يمكن القول أنه عندما تصبح الديمقراطية روتينية ومؤسسية وطبيعية، فإن التصرف خارج القواعد الديمقراطية أو انتهاكها يكون غير جذاب وغير مواتٍ للسياسيين وغيرهم من الفاعلين السياسيين.

لا يوجد اتفاق بين الباحثين المهتمين بدراسات الترسيخ الديمقراطي حول أي من العوامل والظروف التي تؤدي إلى ترسيخ الديمقراطية، لذلك نجد اتجاهات نظرية مختلفة كل منها يركز على ما يعتقده السبب أو العامل الحاسم في عملية الترسيخ الديمقراطي.

أ – المأسسة: (إضفاء الطابع المؤسساتي):

يعتقد بعض علماء التحول الديمقراطي أن عملية الترسيخ الديمقراطي تقتضي إنشاء وتحسين المؤسسات الثانوية للديمقراطية. فيذهب خوان لينز وألفرد ستيبان، على سبيل المثال، إلى أن الديمقراطية تتعزز وتتقوى من خلال وجود المؤسسات التي تدعم الانتخابات وتحيط بها. إنها تتميز بخمسة شروط يجب أن تكون موجودة في الدولة، من أجل توطيد الديمقراطية[4]:

- أولاً، يجب أن يكون هناك "مجتمع مدني"، يصفه لينز وستيبان بأنه "ساحة للنظام السياسي حيث تحاول المجموعات والحركات والأفراد المنظمة ذاتيًا والمستقلة نسبيًا التعبير عن القيم، وإنشاء الجمعيات والتضامن، و دفع مصالحهم".
- ثانيًا، يجب أن يكون هناك "مجتمع سياسي" مستقل نسبيًا، وهو الساحة التي يمكن للفاعلين السياسيين فيها التنافس مع بعضهم البعض على الحق المشروع في الحكم.
- ثالثا، أن تخضع جميع الجهات الفاعلة في جميع أنحاء أراضي الدولة لسيادة القانون.
- رابعًا، يجب أن يكون هناك نظام بيروقراطي للدولة قائم وجاهز لتستخدمه الحكومة الديمقراطية.

---

[4] Wikipedia, Democratic consolidation, in website: https://en.wikipedia.org/wiki/Democratic_consolidation

- أخيرًا، يجب أن يكون هناك مجتمع اقتصادي مؤسسي، والذي يعني من خلاله لينز وستيبان أن الديمقراطيات الراسخة لا يمكن أن تتعايش جنبًا إلى جنب مع الاقتصاد الموجه، ولا جنبًا إلى جنب مع اقتصاد السوق الحر الخالص. لذلك لكي تتمكن الديمقراطيات من التماسك، يجب أن تكون هناك مجموعة من المعايير والمؤسسات واللوائح الاقتصادية التي تتوسط بين الدولة والسوق.

ب- القواعد غير الرسمية:

يعتقد غيليرمو أودونيل أن إضفاء الطابع المؤسسي على القواعد الانتخابية ليس الميزة الأكثر إثارة للاهتمام لتعزيز الديمقراطية. ويعتقد أن العلماء والباحثين يركزون كثيراً على المؤسسات الرسمية كمحركات للترسيخ، بينما كثيرا ما يتم تجاهل المؤسسات والقواعد غير الرسمية في الدولة. غالبًا ما تشكل القواعد والمعايير غير الرسمية سلوك وتوقعات جميع أنواع الفاعلين السياسيين، وبالتالي يجب هنا مقارنة القواعد المؤسسية الرسمية (على سبيل المثال الدستور) مع الممارسات غير الرسمية للجهات الفاعلة، بحجة أنه في العديد من البلدان توجد "فجوة" بين الاثنين. يتم الترسيخ على هذا الرأي عندما تتبع الجهات الفاعلة في نظام (بشكل غير رسمي) القواعد الرسمية للمؤسسة الديمقراطية[5].

ج- الثقافة المدنية:

جادل كل من غابرييل ألموند وسيدني فيربا، في كتابهما "الثقافة المدنية" (1963)، بأن المشاركة العامة في الحكومة والمواقف تجاه الحكومة كانت مهمة في عمليتي التحول الديمقراطي وفي ترسيخه[6]. ذلك أن تمدين الحياة السياسية يؤدي إلى ترسيخ ثقافة المشاركة في إدارة الشأن العام، والإيمان من طرف كل الفاعلين السياسيين وممارسي السياسة أن الديمقراطية هي اللعبة الوحيدة التي يمكن من خلالها إثبات ذاتهم، وتقلدهم المناصب والمسؤوليات في الدولة.

[5] idem
[6] idem